كلمة في حرية الأفراد وهوية الجماعات

أسعد قطَّان(*)

الإشكاليَّة:

لم يُسِرَّ إليَّ منظِّمو هذا المؤتمرِ الكريمِ بالزاويةِ الَّتي يودُّون أنْ أتناولَ عبرَها مسألةَ حُرِّيَّةِ الأفرادِ وهويّةِ الجماعاتِ، فتركوني في حَيرةٍ من أمري، لعلَّهم في خضمِّ كلامٍ أرادوه على الحُرِّيَّة، حرَصوا على أن يتركوا لصاحبِه شيئًا من الحُرِّيَّةِ في اختيارِ الموضوعِ.

وفي هذا -ولا شكَّ- احترامٌ كبيرٌ لمنطلقاتِه الفكريَّةِ، ورَحابةٌ عظيمةٌ في التَّعاملِ مع الأدواتِ المنهجيّةِ، غير أنَّنا -منظِّمين ومحاضِرين- لسنا في الحقيقةِ أحرارًا تمامًا في اختيارِ هذا الموضوعِ، ولا أحرارًا بالكلِّيَّةِ في طريقةِ معالجتِه، فالمسألةُ لمْ تكنْ لتُطرحَ بهذه الطريقةِ؛ أي بما يومئُ إلى شيءٍ من التوتُّرِ يفترضُه العنوانُ بينَ الفردِ والجماعةِ، لو لم نكنْ نعيشُ بُعدًا ما يشيرُ إليهِ دارسو الفلسفةِ وتاريخِ الفكرِ بعبارةِ «عصرِ التنويرِ»، أي -بشكلٍ أساسيٍّ- القرنِ الثامنَ عشَرَ، ولا سيَّما في أوروبَّا، وذلكَ بأنَّ هذا العصرَ هو ما أنتجَ منظومةَ الفردِ كما نرى إليها ونعيشُها في عصرِنا الحاضرِ.

الفردُ، سواءٌ في المنطوق الدينيِّ أو في الخبرةِ الاجتماعيَّةِ، هو بطبيعةِ الحالِ أقدمُ بكثيرٍ من التنويرِ الأوروبيِّ، كُتُبُنا المقدَّسةُ مثلًا تؤسِّسُ مقاربتُها إلى الانحرافِ عن وصايا اللهِ عزَّ وجلَّ والدعوةِ إلى التوبةِ لا على الجماعةِ، بل على الفردِ؛ فالإنسانُ

الفردُ، أوّلًا، هو مَن يرتكبُ الخطيئةَ ومَن يُطالَبُ بالعودةِ إلى جادّةِ البرِّ. والجماعةُ المؤمنةُ، سواءٌ دعوناها أمَّةً أو كنيسةً، لا تنحرفُ أو تتوبُ مجتمعةً إلا على قدرِ ما تتألَّفُ من أفرادٍ يرتبطُ بعضُهم ببعضٍ بنسبةٍ أكثرَ أو أقلَّ.

هذا نجدُ له صدًى في ما تَسرُدُه التوراةُ وما يرويه القرآنُ الكريمُ عن قايينَ، أو قابيلَ، الَّذي طَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ، أو عنْ أبي المؤمنينَ إبرهيمَ الَّذي تفرَّدَ عن قومِه، أي صارَ فردًا فريدًا، بفضلِ إيمانِه باللهِ. أمَّا مكتشفاتُ الحضاراتِ القديمةِ من وادي النيلِ وبلادِ الرافدَينِ مرورًا بالإغريقِ والرومِ وصولًا إلى الأزمنةِ الَّتي ندعوها «وسيطةً» من بابِ الاصطلاحِ، لا من بابِ أنَّها تقلُّ أهمِّيَّةً عن سواها، فتدلُّ على أنَّه كان ثمَّةَ حِسٌّ ما لدى ناسِ هذه الحضاراتِ بحضورِ الفردِ وقيمتِه، وذلكَ بدءًا بلعبِ الأطفالِ الَّتي عُثرَ عليها في غيرِ بيتٍ ومقبرةٍ، مرورًا بضميرِ المتكلِّمِ، الأنا، الَّذي يطالعُنا في آلافِ الوثائقِ القديمةِ، لا على لسانِ الفرعونِ أو الملكِ أو القيصرِ فحسْبُ، بل في كلامِ آخرينَ على ذاتِهم أيضًا، وصولًا إلى المأساةِ اليونانيَّةِ الَّتي تُمعِنُ في سردِ قصَّةِ الإنسانِ الفردِ مع القدرِ المتجبِّرِ، وتأمُّلاتِ قيصرِ الرومِ الرواقيِّ النزعةِ مرقس أوريليوس في اعتبارِه أنَّ ثمّةَ قبسًا إلهيًّا في كلِّ إنسانٍ. لئن كانَ هذا كلُّه صحيحًا، إلا أنَّ عصرَ التنويرِ «اخترعَ» الفردَ، إذا جازَ القولُ، وذلكَ في صفتِه مفهومًا اجتماعيًّا وسياسيًّا؛ فالتنويرُ الأوروبيُّ دعا إلى تحرُّرِ الفردِ من ضغطِ الجماعةِ إذا زيَّنَت لها نفسُها أن تتسلَّطَ عليهِ.

ولقدْ اختبرَ كثرٌ من فلاسفةِ ذلك الزمنِ ذاتَهم على أنَّهم أفرادٌ ينافحون عن الحُرِّيَّةِ في وجهِ جماعةٍ سوسيولوجيَّةَ تتألَّبُ عليهم وتضطهدُهم، ولكنَّ الأهمَّ من ذلكَ هو أنَّ التنوير وضع مَدامِيكَ الفكرةِ القائلةِ بأنَّ الفردَ هو مرتكزُ الممارسة السياسيَّة، لكونه مدعوًّا إلى اختيارِ الحاكمِ، ما يستتبعُ أهمِّيَّةَ التربيةِ والتثقيفِ لجعلِ الفردِ قادرًا على الاضطلاعِ بهذه المَهمَّةِ العسيرةِ.

كما أنَّ عصرَ التنويرِ هو ما أسَّسَ لمنظومةِ أنَّ المجتمعاتِ يجبُ أن تقومَ على عَقدٍ اجتماعيٍّ يَلتقي عليه أفرادٌ أحرارٌ، وهم يَسعَونَ إلى قيامِه، ويصونونَه، ويضمنونَ استمرارَه.

الفردُ إذًا موجودٌ قبلَ التنويرِ، ولا شكَّ، ولكنَّ التنويرَ هو الَّذي وطَّدَ ظهورَ الفردِ بوصفِه مفهومًا اجتماعيًّا وسياسيًّا، معتبِرًا أنَّه ليسَ من البديهيِّ بمكانٍ أن يكونَ هذا الفردُ في انسجامٍ ووئامٍ مع الجماعةِ، بل إنَّ هذا يتطلَّبُ جُهدًا ويَفترِضُ -بادئَ ذي بدءٍ- حمايةَ الفردِ منَ الجماعةِ الَّتي ينتمي إليها إذا هي لجأتْ إلى قمعِه.

أن نتكلَّمَ اليومَ إذًا على حُرِّيَّةِ الأفرادِ، واضعينَ إيَّاها على الأقلِّ في المقاربةِ النظريَّةِ، في شيءٍ من التوتُّرِ بإزاءِ الجماعةِ، وخصوصًا بإزاءِ أبرزِ ما يَسِمُ هذه الجماعةَ بسمتِه، أي مسألةُ الهُوِيَّةِ، فإنَّ هذا مردُّه أنَّنا نعيشُ بعدَ التنويرِ، وأنَّ هذا المدى الفكريَّ، شِئْنا أم أَبَينا، ما زالَ يُلقي بظلالِه على خياراتِنا الفلسفيَّةِ، كائنةً ما كانتْ هذه الخياراتُ، ويَطبَعُها بطابعِه.

إذا كانَ عصرُ التنويرِ قد دشَّنَ الانتقالَ منْ مرحلةِ الجماعةِ إلى مرحلةِ الفردِ عبرَ نحتِه منظومةَ الفردِ في صفتِه كائنًا اجتماعيًّا وسياسيًّا، فإنَّ الحُرِّيَّةَ، إذا جازَ التعبيرُ، هي موضعُ التوتُّرِ الأبرزُ في العَلاقةِ المتأرجِحةِ بينَ الفردِ والجماعةِ وعلامتُه الكُبرى.

هذه الملاحظةُ أمرٌ بديهيٌّ ينبُعُ من طبيعةِ الأشياءِ ذاتِها، ولا يحتاجُ إلى برهانٍ نظريٍّ؛ فالجماعةُ حين تتوسَّلُ تطويعَ الفردِ لمنطقِها، فإنَّ المحمولَ الأخيرَ لعمليَّةِ التطويعِ هذهِ هو الحدُّ من حُرِّيَّةِ الفردِ، وعلى هذا المستوى لا بدَّ مِنْ ثلاثِ ملاحظاتٍ:

الملاحظةُ الأولى: هي أنَّ الحُرِّيَّةَ لم يخترعْها عصرُ التنويرِ، فكما أنَّ الفردَ، لا من حيثُ كونُه مفهومًا اجتماعيًّا وسياسيًّا، بل بوصفِه معطًى حياتيًّا وخلقيًّا وفنِّيًّا، قديمٌ قدمَ التاريخِ الإنسانيِّ، كذلكَ فإنَّ فكرةَ الحُرِّيَّةِ تلتصقُ بالإنسانِ منذُ أقدمِ الأزمنةِ، وتشهدُ على ذلكَ كتبُنا المقدَّسةُ الَّتي تشيرُ غيرَ مرَّةٍ إلى قدرةِ الإنسانِ المبدئيَّةِ على الاختيارِ الخلقيِّ، كاتِّباعِ الخيرِ، والعزوفِ عن الشرِّ، وإنْ هيَ أمعنت، بالقوَّةِ ذاتِها في تحليلِ العواملِ الَّتي تجعلُه في كثيرٍ من الأحيانِ يحيدُ عن طبيعتِه الخيِّرةِ، ويُسيءُ إليها عبرَ سلوكِه طريقًا يتعارضُ ومشيئةَ الخالقِ.

الملاحظةُ الثانيةُ: قِوامُها أنَّ الحدَّ من حُرِّيَّةِ الفردِ على يدِ الجماعةِ لا يتَّخذُ بالضرورةِ طابعَ الصدامِ؛ فالفردُ كثيرًا ما يكونُ قادرًا على تمثُّلِ القوانينِ الَّتي تسنُّها الجماعةُ، في سبيلِ المحافظةِ على حدٍّ أدنى من قابليَّةِ العيشِ بينَ الأفرادِ، منْ غيرِ أن يؤدِّيَ هذا إلى صراعٍ يَشعُرُ معهُ الفردُ بأنَّ الجماعةَ تَقمَعُه، ومنْ دونِ أن تُحِسَّ الجماعةُ بأنَّ

حُرِّيَّةَ الفردِ تُهدِّدُ دَورةَ الحياةِ فيها، هذا ينطبقُ مثلًا على مِروَحةٍ واسعةٍ من الخِبراتِ الإنسانيَّةِ من الالتزامِ بقوانينِ السَّيرِ، وصولًا إلى احترامِ القوانينِ الَّتي تمنعُ الأذى الجسديَّ والنفسيَّ.

الملاحظةُ الثالثةُ: مفادُها أنَّ الجماعةَ الَّتي تقيِّد حُرِّيَّةَ الفردِ، سواءٌ أتى هذا التقييدُ طبيعيًّا أو صداميًّا، ليستْ بالضرورةِ دينيَّةَ الطابعِ، وإنْ تكنْ مسألةُ الحُرِّيَّةِ جزءًا لا يتجزَّأَ من إشكاليَّةِ العَلاقةِ بينَ الفردِ والجماعةِ الدينيَّةِ الَّتي ينتمي إليها، وذلكَ خصوصًا بسببِ المبنى العقيديِّ الَّذي تعتصمُ بهِ هذهِ الجماعةُ في العادةِ، وتداعياتِه على الحُرِّيَّةِ الفكريَّةِ للأفرادِ.

فمن حيثُ المبدأُ، أيُّ جماعةٍ سواءٌ كانتِ المجتمعَ بعامَّةٍ أو شكلًا جماعيًّا أضيقَ يستندُ إلى رابطةٍ قوميَّةٍ أو عرقيَّةٍ أو لغويَّةٍ أو اقتصاديَّةٍ أو سياسيَّةٍ، أيُّ جماعة تملكُ آليَّاتٍ مقبولةً لـتنظيمِ حُرِّيَّةِ الأفرادِ أو الحدِّ منها، ولكنّ هذه الآليَّاتِ تصبحُ إشكاليَّةً إذا وقعت في فخِّ التضييقِ على الإنسانِ الفردِ، عبر منعِه من العيشِ والتفتُّحِ والتطوُّرِ والازدهارِ بوصفه فردًا، وصولًا إلى إمكانِ اضطهادِه أو نبذِه، وذلك في محاولةٍ على يدِ الجماعةِ المعنيَّةِ للمحافظةِ على مصالحِها.

الإشكاليَّةُ المطروحةُ، إذًا، هي أزمةُ العَلاقةِ بينَ حُرِّيَّةِ الفردِ ومصالحِ الجماعةِ حين تتَّخِذُ هذه العَلاقةُ شكلًا صداميًّا.

الحُرِّيَّة والهُوِيَّة:

من بينَ هذه المصالحِ، وهي كثيرةٌ في عددِها ولا قِبَلَ للمُحاضرِ بحصرِها في إطارِ هذه المداخلةِ، أَوعَزَ إليَّ منظِّمو هذا المؤتمرِ الكريمِ أن أَتطرَّقَ إلى موضوعِ الهُوِيَّةِ، ممَّا لا يرقى إليه الشكُّ أنّهم بهذا بلغوا من الإشكاليَّةِ مبلغًا عميقًا؛ فالهُوِيَّةُ في عُرفِ الجماعةِ ليست مصلحةً كالمصالحِ الأخرى، وإن دعوناها كذلكَ، والأصحُّ أنَّها ليست مصلحةً على الإطلاقِ؛ فالمصالحُ الأخرى، كائنةً ما كانت ضرورتُها بالنسبةِ إلى وجودِ الجماعةِ، إلا أنَّها بمعنىً ما طارئةٌ خاضعةٌ لمنطقِ التبدُّلِ والتغيُّرِ، ولا يُستبعَدُ أن يتقهقرَ بعضُها أو يندثرَ، فتأتي مصالحُ أخرى وتأخذُ مكانَه.

أمّا الهُوِيَّةُ تحديدًا فهي ما يجعلُ الجماعةَ ما هي عليه بالضبطِ، ربّما تتوسَّعُ هذه الجماعةُ أو تنكمشُ، ربَّما تصبحُ أكثرَ غنًى أو أكثرَ فقرًا، أعظمَ شأنًا أو أقلَّ تأثيرًا، ولكنَّها في كلِّ هذا، تَجنَحُ إلى أن ترى في هُوِيَّتِها، وفي العناصرِ الَّتي تُشكِّلُ هذه الهُوِيَّةَ، مُعطًى ثابتًا غيرَ قابلٍ للتغيُّرِ، وغيرَ خاضعٍ لديناميَّاتِ الانزياحِ.

فإذا كان الأمرُ كذلك، ضاقَ هامشُ التوفيقِ بين نظرةِ الجماعةِ إلى هُوِيَّتِها والحُرِّيَّة الفرديَّة، وذلك إذا وقع صدامٌ بين خطابِ الفردِ وسلوكِه، من جهةٍ، ونظرة الجماعةِ إلى ذاتِها من جهةٍ أخرى.

والجديرُ بالذكرِ أنَّ هذا الصدامَ في كثيرٍ من الأحيانِ لا يقومُ بالضرورةِ على مُعطَياتٍ تاريخيَّةٍ أو مجتمعيَّةٍ أو ثقافيَّةٍ موضوعيَّةٍ؛ فخطابُ الهُوِيَّةِ سواءٌ أكان «إيجابيًّا» يرمي إلى المنافحةِ عنها أم «سلبيًّا» يسعى إلى تفكيكِها، كثيرًا ما يأتي

ضبابيًّا، يفتقرُ إلى الدقَّةِ، حتَّى إنَّه ربَّما يقترنُ بالمغالاة والأدلجةِ، ما يجعل عمليَّةَ الاحتكامِ إلى العقلِ قليلةَ الحظوظِ.

إذا كانَ هذا التوصيفُ صحيحًا، وهنا لا بدَّ من التشديدِ على أنَّه مجرَّدُ توصيفٍ، وهو لا يتوخَّى حتَّى الآنَ الإتيانَ بأيِّ حُكمٍ قِيَميٍّ؛ فإنَّ ما يتبادرُ إلى ذهنِ الباحثِ هو أنَّ ما يَجعَلُ التصادمَ بينَ الفردِ والجماعةِ ممكنًا هو إمَّا إغراقُ الفردِ في التشديدِ على حُرِّيَّتِه، وإمَّا إمعانُ الجماعةِ في تأكيدِ ثباتِ هُوِيَّتِها وعدمِ تَبدُّلِها، وتاليًا تخطِّيها حتَّى حدودَ المساءلةِ العقليَّةِ، حيالَ وضعٍ كهذا، هل ثمّةَ حلٌّ يُرتجَى؟

إنَّ تاريخَ المجتمعاتِ البشريَّةِ وحاضرَها هو بمعنىً ما تاريخُ البحثِ عن صيغةٍ تُوفِّقُ بين الحُرِّيَّةِ الفرديَّةِ من جهة، وما تعتبرُه الجماعةُ نواةَ هُوِيَّتِها من جهة أخرى. والحقّ أنّ حُرِّيَّة الفردِ، رغم حضورِها العميقِ في مَطاوي التاريخِ والوعيِ الإنسانيِّ، ما أشرنا إليه أعلاهُ، لم تكن يومًا مُسلَّمةً، ولعلَّ السؤالَ عن كيفيَّةِ بروزِ الإنسانِ الفردِ بوصفِه ذا قيمةٍ وحُرِّيَّة، بإزاء الجماعة الَّتي ينتمي إليها، وباستقلال عن فكرة أنَّ خيرَه مهمٌّ لأنَّه يصبُّ في خيرها؛ لكونِها في نهايةِ المطافِ تتألَّفُ من أفرادٍ؟

هذا السؤال هو من أصعب الأسئلة الَّتي تواجه المفكِّرَ، فبالإضافة إلى العامل الدينيِّ، من باب أنَّ الدِّينَ مثلًا، حرَّمَ قتل النفس الإنسانيَّةِ بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ [المائدة: ٣٢]، لا يَسَعُنا إسقاطُ عواملَ أخرى كالعاملِ البيولوجيِّ، الَّذي يُظهِرُ قدرةَ الإنسانِ الفردِ على العيشِ خارجَ جماعتِه، بخلافِ النحلِ مثلًا،

أو العاملِ النفسيِّ، بمعنىٰ أنَّ أحاسيسَ كالحُزنِ علىٰ القتيلِ والصداقةِ والحبِّ هي في التحليلِ الأخيرِ قرينةٌ علىٰ قيمة حياةِ الإنسانِ الفردِ.

هذا الوعي الَّذي تبلور عبرَ العصورِ، من تضافُرِ عواملَ عدَّةٍ، بقيمةِ الإنسانِ الفردِ في ذاته، لا بوصفه جزءًا من جماعةٍ، يجعل عمليّةَ السعيِ إلىٰ التوفيقِ بين الحُرِّيَّة الفرديَّةِ والهُوِيَّةِ الجماعيَّةِ لا تُشبِهُ البحثَ عن توازنٍ «موضوعيٍّ»، إذا جاز القولُ، بين كِفَّتَي ميزانٍ مثلًا.

ربَّما تكون صيغةُ الميزان هذه جذَّابةً لبعض مَن يؤمنُ بالصِّيَغِ الوسطيَّةِ وأنصافِ الحلولِ كالقولِ مثلًا: إنَّ القضيَّةَ هي أن تتنازلَ الحُرِّيَّةُ الفرديَّةُ عن بعضٍ من حقوقِها، فيما تُعِيدُ الجماعةُ النظرَ في بعضٍ من خطابِها عن الهُوِيَّةِ، وذلك سعيًا إلىٰ إيجادِ قاسمٍ مشتركٍ.

إنَّ صيغةً مِثلَ هذه لا تصلُحُ في رأيي لمعالجةِ إشكاليَّةِ الحُرِّيَّةِ الفرديَّةِ في عَلاقتها بالهُوِيَّةِ، وذلك لأنَّ الحُرِّيَّةَ الفرديَّةَ في تقديري تتقدَّمُ علىٰ الهُوِيَّةِ الجماعيَّةِ طبعًا، هذا التقدُّمُ الَّذي أنادي به هو فرضيَّة من المتعذِّر بَرهَنَتُها عقليًّا أو تجريبيًّا، وذلك بعكس القول، مثلًا، إنَّ البشر جميعًا متساوون، والَّذي يستند إلىٰ كون أجسادهم تخضع للقوانين البيولوجيّة ذاتها فرضيَّةٌ تُقدِّمُ حُرِّيَّة الفرد علىٰ هُوِيَّةِ الجماعة لا سبيلَ لنا سوىٰ أن نقبلها أو نرفضَها من غير برهان.

ولكن إذا كان البرهانُ العقليُّ متعذِّرًا، فإنَّ ثمّةَ ضَربًا من قرينة تاريخيَّة ومجتمعيَّة تبيِّن أنَّه من غير المنصوح به اختزال الحُرِّيَّة الفرديَّة في سبيل الهُوِيَّة الجماعيَّة، لا لأنَّ

هذا غير ممكن، هو ممكن طبعًا، ولنا في الأنظمة الشموليَّة البائدة والحاضرة خيرُ دليل، بل لكون الحُرِّيَّة الفرديَّة مشاكسة، لا تقبل الاستكانة، فإذا قُمعت، زادت مشاكسةً وعنادًا، ما يُحتِّمُ الإمعانَ في التصادم عوضًا عن الإقلاع عنه.

يضاف إلى هذه الحُجَّةِ «السلبيَّةِ» الطابعِ حجَّةٌ «إيجابيَّةٌ» المنحى، وهي أنَّ المجتمعات الَّتي سعت وتسعى إلى تعزيز الحُرِّيَّة الفرديَّة والدفاع عنها، بما فيها حُرِّيَّة الضعفاء كالنساء والشيوخ والأطفال والمعوَّقين، يبدو من الملاحظةِ التاريخيَّةِ والحاضرةِ أنَّها تتمتَّعُ بفُرَصٍ أكبرَ للتقدُّم والازدهار.

الأطروحة:

انطلاقًا ممَّا قيلَ يُخيَّلُ لي أنَّ عمليَّةَ السعيِ المستمرِّ والدءوب إلى صيغة مقبولة للعَلاقةِ بين حُرِّيَّة الفرد وهُوِيَّةِ الجماعة تصبح أكثر قابليَّةً للنجاح إذا هي استفادت من عنصرين:

أوّلًا: مفهومُ الهُوِيَّةِ المتحرِّكةِ، الَّذي قال به كثيرٌ من رُوَّادِ الفلسفة والعلوم الإنسانيَّة في العقود الأخيرة، إنَّ الملاحظةَ العلميَّةَ تُثبِتُ بما لا يقبل الجدل أنَّ الهُوِيَّة، سواء فرديَّةً أو جماعيَّةً، هي مسألة ديناميَّة أقرب إلى التحوُّل والتبدُّل منها إلى الثبات والجمود، وذلك على نحوٍ ربَّما يذكِّر بعضَنا بالقول المنسوب إلى الفيلسوف اليونانيِّ هيراقليط أنَّ «كلّ شيءٍ يجري».

وإذا كان من السهل، نسبيًّا، رصدُ التبدُّلاتِ الجمَّةِ الَّتي يختبرها الإنسانُ الفردُ، ولا سيَّما في عصرنا هذا، ما يجعل هُوِيَّتَهُ في عمليَّةِ حِراكٍ دائمٍ وتشكُّلٍ شبهِ مستمرٍّ،

فإنَّ دارسي علمَ الاجتماعِ قادرونَ على رصد تبدُّلات أساسيَّة في الوعي والفكر والسلوك لدى الجماعات، حتى تلك الَّتي يبدو، للوهلة الأولى، أنها تَبُزُّ الأخريات في ثباتها، وتتشبَّثُ بخطاب يؤكِّد استقرار الهُوِيَّةِ عبر العصور وعدم خضوعها للانزياح.

هكذا تساهم العلوم الإنسانيَّة الحديثة في تفكيك المفهوم الجوهرانيِّ للهُوِيَّة وتقديم مفهوم بديل هو أكثر قربًا من الواقع الإنسانيِّ في الفكر والسلوك.

ثانيًا: لا أحد منا يرتاب في وجود معالِمَ للهُوِيَّة الجماعيَّة يتلقَّاها الإنسانُ الفرد ويتمثَّلها عبر آليَّات أثبتت فاعليَّتَها عبر العصورِ، ولا سيَّما عبر العمليةِ التربويةِ.

بيد أنَّ هامشَ الحُرِّيَّةِ المعطى للأفرادِ من ضمنِ عمليةِ التمثُّلِ هذه ربما يكون أبرزَ العوامل وأهمَّها في عملية إعادةِ ترسيمِ الهُوِيَّة الجماعيَّة وتشكيلها من جديد.

بكلمات أخرى: حُرِّيَّة الفرد وهُوِيَّة الجماعة ليسا عالَمَينِ مُنفصِلَين، بل يؤثِّر أحدُهما في الآخر، ولكن هنا أيضًا كِفَّةُ الميزان تَرجحُ في تصوُّري، إلى جهةِ الحُرِّيَّةِ الفرديَّةِ، لا طمعًا في تقريظِها، بل لتحميلِها مسئوليَّةً ما بعدَها مسئوليّةٌ، ولكونِها تضطلعُ بدورٍ ما بعده دَورٍ، وهو أن تدلوَ بدلوها لجعلِ خطابِ الهُوِيَّةِ لدى الجماعات أقلَّ إقصائيَّةً وأكثر إنسانيَّةً.

فالفرد، على قدر حريتِه مدعوٌّ إلى الاستفادةِ من هذه الحُرِّيَّةِ في سبيلِ إرساءِ مفهومٍ إنسانيٍّ للهويَّةِ الجماعيَّة يقبل الآخر في اختلافه، ورغم اختلافه.

إنّ أيَّ كلام على الحُرِّيَّة الفرديَّةِ من خارجِ هذه المسئوليَّةِ معرَّضٌ لأن يضحى خطابًا أجوفَ.

مونستر ٢٢ فبراير ٢٠١٧م

***